أما الدول العربية فتوصلت لاتفاق هدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩، مصر في شباط والأردن في نيسان وسوريا في تموز، لتقوم الجامعة العربية في ١٩٥٠ بتأييد ضم الضفة الغربية للأردن. فذابت حكومة عموم فلسطين ولم يتبق من القيادة الفلسطينية سوى الهيئة العليا بزعامة المفتي أمين الحسيني الذي اعتصم في بيروت.

وبذلك حرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير بعد احتلال وطنه وتشتيت تجمعاته، خلافا للاتجاه الذي سارت فيه موجة التحرر الوطني التي اجتاحت العالم بعد الحرب الكونية الثانية واستقلال عشرات الدول.

ولئن تشكلت وقويت شريحة الأعيان الفلسطينية من ملاك الأراضي والتجار والإقطاعيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فقد تعرضت نخب الفئات الوسطى لكبح نموها في تلكم الفترة بما يعاكس السياسات الكولونيالية في بلدان أخرى، حيث ساعدت على نشوء هذه الفئات لتتولى مناصب وظيفية حكومية لإدارة شؤون البلد المستعمر، وتجلى ضعف الطبقة الوسطى السياسي في الظهور المتأخر للأحزاب الفلسطينية.

وعلاوة على إهمال الإمبراطورية العثمانية للعلم والزراعة، فالاحتلال البريطاني لم يحافظ على المصالح الاقتصادية الفلسطينية، بل مارس شتى الضغوط من فرض الضرائب العالية إلى التنكيل الواسع بالأهالي بما عبّد الطريق لتسريب الأراضي الفلسطينية للحركة الصهيونية، ناهيكم عن حرمان الشعب الفلسطيني من الاستقلال واكتساب تقاليد وخبرة بناء مؤسسات الحكم، بل ضربت السياسات العثمانية غير مرة النزعات الاستقلالية والتمردات الفلسطينية.

أما النكبة فقد عهد لها تدمير كل الأسس الاجتماعية – الاقتصادية – الجغرافية التي تكفل وحدة الشعب، ناهيكم عن تهويد المدينة الفلسطينية، العمود الفقري للدولة الحديثة وحلول مدينة يهودية على أنقاضها، وبالتالي تفكيك وتشريد بدايات المجتمع المدني من حركة نقابية ومنظمات شعبية، سيما في حيفا، وقد أوجز المؤرخ الإسرائيلي كيمبرلنغ هذه التراجيديا بالقول (لقد هزمت تل أبيب العبرية حيفا العربية).

هذا التهجير الكثيف لم يعرف في التجربة الكولونيالية العنصرية في الجزائر وجنوب أفريقيا، حيث استمر معظم الشعب الاصلاني في وطنه، وهو أقل دموية من الإبادة الجماعية لعشرات الملايين من الشعوب الأصلية في أمريكا الشمالية ونيوزيلندا وقتل واصطياد ملايين الأفارقة.